الأمم المتحدة S/2009/72

مجلس الأمن

Distr.: General
5 February 2009
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (عن الفترة من ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٠٢ (٢٠٠٨) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ويغطي التطورات الرئيسية في تيمور – ليشتي وتنفيذ ولاية البعثة منذ تقريري المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (S/2008/501).

٢ – وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كانت البعثة تتكون من عنصر مدني يضم ٣٤٠ موظفا مدنيا (من بينهم ١٢٢ امرأة)؛ و ٨٧٤ موظفا وطنيا (من بينهم ١٥٨ امرأة)؛ و ٥١٠ من أفراد الشرطة (من بينهم ٧٤ امرأة)؛ و ١٣٠ عنصرا من ضباط الاتصال العسكريين وضباط الأركان (من بينهم امرأتان). وكان فريق الأمم المتحدة القطري يتكون من ٢٥٤ موظفا دوليا (من بينهم ١١١ امرأة)، و ٥٠٨ من الموظفين الوطنيين (من بينهم ١٣٣ امرأة). واستمر ممثلي الخاص، أتول كهاري، في تولي قيادة البعثة والتنسيق مع الجهات الفاعلة من منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين. وساعده في ذلك فين ريسكي – نيلسن، نائب الممثل الخاص لدعم شؤون الحكم والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية الذي يقوم أيضا في غياب ممثلي الخاص بمهام الموظف المسؤول، وساعده كذلك تاكاهيسا كاواكامي، نائب الممثل الخاص لشؤون دعم قطاع الأمن وسيادة القانون، الذي تولى مهامه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وواصلت البعثة اتباع نهجها المتكامل ''منظومة أمم متحدة واحدة''، وأحرزت تقدما ملحوظا في تحقيق التكامل في جميع المجالات ذات الصلة بولايتها. وكان للجهود المشتركة للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دور فاعل في إتاحة اتباع سياسة منسقة، وتقديم الدعم السياسي والتقني والمالي لمساعدة تيمور – ليشتي على تحقيق أهدافها.

090209 050209 09-22244 (A)

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية منذ تموز/يوليه ٢٠٠٨

٣ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير مرحلة مهمة في التعافي من أزمة عام ٢٠٠٦، والعودة إلى الظروف الطبيعية إثر أحداث ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ (انظر S/2008/501، الفقرة ٣). وظل الوضع الأمني هادئا وسارت الترتيبات الأمنية بصفة عامة وفق البارامترات الدستورية والقانونية منذ رفع حالة الظروف الاستثنائية التي أعلنت نتيجة للهجمات التي وقعت في شباط/فبراير على الرئيس جوزيه راموس – هورتا ورئيس الوزراء كي رالا سانانا غوسماو (انظر S/2008/501، الفقرات ٤-٦). وظل غستاو سالسينها، وهو أحد مساعدي قائد الشرطة العسكرية الراحل، وأفراد مجموعته الذين سلموا أنفسهم للسلطات الحكومية (انظر S/2008/501، الفقرة ٥) قيد الاحتجاز، بينما واصل المدعي العام التحقيقات الجنائية. وحققت الحكومة أيضا تقدما ملحوظا في معالجة الأثرين المتبقيين المترتبين على أزمة عام ٢٠٠٦، وهما مسألتا أفراد القوات المسلحة ''المتظلمين'' والمشردين داخليا (انظر S/2008/501، الفقرة ٧)، وإن كان الأمر يقتضي بذل مزيد من الجهود الدؤوبة لضمان التوصل إلى حلول دائمة. وقد قَبِل المتظلمون الذين تجمعوا في معسكر أيتاراك لارام الدفعة الأولى من الأجور في تموز/يوليه، وعادوا إلى منازلهم بحلول ١ آب/أغسطس. وفي النصف الثاني من تشرين الأول/أكتوبر، استلموا الدفعة الثانية والنهائية، ولم يُبلغ عن وقوع حوادث تؤثر على إدماجهم في الحياة المدنية. أما عن المشردين داخليا فقد تسارعت وتيرة عملية عودتهم تسارعا هائلا (انظر الفقرة ٤٥ أدناه)، مما كان من نتيجته أنه تم في ٢٠ كانون الثاني/يناير، إغلاق ٥٤ مخيما، من أصل ٦٣ مخيما للمشردين داخليا في ديلي وبوكاو دون وقوع أية حوادث يؤبه لها.

٤ – وفي ٣٠ تموز/يوليه، وافق البرلمان على زيادة في الميزانية قدرها ٧٨٨,٣ مليون دولار للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، يتم تمويلها في معظمها بسحب مبلغ ٦٨٦,٨ مليون دولار من صندوق النفط. وتشمل الميزانية تخصيص مبلغ ٢٤٠ مليون دولار لصندوق تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الذي يتمثل أحد أهدافه في ضمان توفير الإمدادات والسلع الأساسية الضرورية بأسعار في متناول الجميع، وذلك جزئيا في سياق التصدي لأزمة الغذاء العالمية. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت محكمة الاستئناف، وهي أعلى هيئة قضائية في البلد، نظرا لعدم وجود محكمة عليا، أن تخصيص مبلغ ٢٤٠ مليون دولار للصندوق ليس دستوريا. وقضت المحكمة أيضا بأن سحب أي مبالغ تتجاوز ٣٩٦,١ مليون دولار (وهو ما يمثل ٣ في المائة من الدخل المستدام المقدر) من صندوق النفط دون تقديم مبررات كافية إلى البرلمان يشكل انتهاكا لقانون النفط. ونظرا إلى

أن هذا الحكم لا يسري بأثر رجعي وصدر في أواخر السنة المالية، فإن أثره العملي محدود؛ وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، كان قد سُحب من صندوق النفط مبلغ ٣٩٦ مليون دولار.

٥ - والواقع أن قرار المحكمة يعتبر حدثا مشهودا في تاريخ تيمور - ليشتي، حيث أنه أول حكم رئيسي منذ أزمة عام ٢٠٠٦ يطعن في تشريع صادر. وعلى الرغم من بعض الانتقادات التي وُجهت في البداية لدور القضاة الدوليين الذين يعملون في المحكمة، أدلى الرئيس جوزيه راموس - هورتا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ببيان عام صرح فيه بوضوح لا يدع مجالا لأي لبس بأن قرار المحكمة يجب أن يُحترم. ويشكل ذلك مساهمة مهمة تجاه تعزيز احترام الدستور وفصل السلطات وسيادة القانون.

ألف - الحوار والمصالحة

٦ - برهنت تيمور - ليشتي على تمتعها بمرونة كبيرة بعد صدمة هجمات ١١ شباط/فبراير. وأدى استقرار الوضع الأمني على نحو سريع إلى إيجاد المساحة الضرورية لتجدد الاهتمام الوطني بإصلاح قطاع الأمن، وزيادة تعزيز سيادة القانون والحكم الديمقراطي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وشجع ممثلي الخاص على اتخاذ خطوات بنّاءة لكسب توافق آراء واسع بشأن هذه المسائل الرئيسية، وتعزيز العمليات الاستشارية التي تشمل طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، وتفيد من مجموعة من التجارب والخبرات المتاحة لتيمور - ليشتي. وواصل عقد اجتماعاته الأسبوعية المنتظمة مع الرئيس ورئيس مجلس الوزراء، وشرع كذلك في إجراء مقابلات على أساس أسبوعي مع رئيس البرلمان، فيرناندو ''لاساما'' دي أروخو. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عُقد اجتماعان موسعان للجنة التنسيق الرفيعة المستوى، وست اجتماعات مع منتدى التنسيق الثلاثي (انظر S/2008/501، الفقرة ٩).

٧ - وواصل ممثلي الخاص أيضا عقد اجتماعاته المنتظمة مع ماري ألكاتيري، الأمين العام للجبهة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة باعتباره قائد الحزب الذي لديه أكبر عدد من المقاعد في البرلمان، بالإضافة إلى عقد اجتماعاته المنتظمة مع أوساط المجتمع المدني. وواصل أيضا الدعوة إلى عقد اجتماعات شهرية (يبلغ مجموعها الآن ٢١ اجتماعا) مع ممثلي جميع الأحزاب السياسية، بما فيها الأحزاب التي ليس لديها تمثيل في البرلمان، متيحا لها منتدى لمناقشة المسائل الوطنية بشكل جماعي. وعقد كذلك مجموعة من الاجتماعات الفردية مع قادة الأحزاب السياسية أكد فيها على أهمية الحوار السياسي البنّاء والتعاون بشأن المسائل الوطنية ذات الأولوية. وواصل نائب ممثلي الخاص لدعم جهود الحكم والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية عقد اجتماعاته الأسبوعية مع نائب رئيس الوزراء، في الوقت الذي واصل فيه نائب ممثلي الخاص لشؤون دعم قطاع الأمن وسيادة القانون، الذي وصل حديثا، عقد

اجتماعات منتظمة للبعثة مع وزير الدولة لشؤون الأمن، وتمثل هذه الاجتماعات فرصة مهمة لمناقشة المسائل المتعلقة بقطاعي الشرطة والأمن. وشجعت البعثة في جميع هذه الاجتماعات على اتخاذ قرارات تدعم الأسس التي يقوم عليها الاستقرار لأمد طويل وتعزيز الحكم الديمقراطي، وقدمت تعليقات بنّاءة فيما يتصل بتنفيذ تلك القرارات، وأتاحت الإفادة من المساعي الحميدة للأمم المتحدة ومواردها، حسب الاقتضاء، لتسهيل تنفيذها.

٨ - وواصلت الجبهة الثورية الاضطلاع بدور مهم داخل البرلمان. بيد أن الحزب استمر أيضا في رفض الاعتراف بشرعية حكومة التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية (انظر S/2007/513، الفقرة ٤). وساهمت النبرة العامة لبعض أعضاء الجبهة وائتلاف التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية، وأساليب الخطاب التي استخدماها، في عدم اطمئنان الجمهور في بعض الأحيان، إلى حالة الاستقرار السياسي للبلد. وفي حين أن النقاش الصريح يعد عنصرا ضروريا في عملية الحكم الديمقراطي، فإن العبارات الخطابية الملتهبة التي يتبادلها بعض القادة لها تأثير سلبي على المجتمع، وتؤدي إلى تصلب المواقف وزيادة التوترات بين أتباع التجمعات السياسية، كما أنها تزيد من مستوى القلق لدى عامة الجمهور.

٩ - لقد قام الرئيس راموس - هورتا بجهود جديرة بالثناء لإيجاد فرص للمعارضة تقدم من خلالها مساهمات في المسائل محل الاهتمام الوطني. ففي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، دعا الرئيس، في خطاب ألقاه أمام البرلمان إلى إشراك المعارضة في الترتيبات الإدارية لصندوق تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وعقد الرئيس لاحقا، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتماعا مع رئيس الوزراء والأمين العام للجبهة الثورية، اتفقوا فيه على مواصلة إجراء مناقشات منتظمة كل ثلاثة أسابيع. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع مكتب الرئيس على مذكرة تفاهم مع مركز الحوار الإنساني للدخول في عملية حوار لتحقيق توافق في الآراء بشأن المسائل ذات الأهمية الوطنية. وقد كانت هذه مبادرات مهمة لتعزيز النهج التشاورية. وأيد ممثلي الخاص هذه الجهود بسبل من بينها تذكير القادة السياسيين بالتزامهم بضمان قيام المعارضة بدور هادف، على النحو المحدد في اتفاق الأحزاب السياسية الموقع في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ (انظر S/2007/513، الفقرة ٧). وتواصلت جهود الحوار والمصالحة أيضا على المستوى المحلي. وأنشئت سبعة أفرقة حوار حكومية (خمسة منها في ديلي واثنان في المقاطعات)، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، تمكنت الأفرقة بنجاح من تسهيل عقد ٤٥ اجتماعا تحضيريا للإعداد لـ ١٦ اجتماعا للحوارات المجتمعية. ودعمت الأفرقة ما مجموعة ٣٩٢ عملية وساطة، مع وجود ٢٤٥ حالة تحتاج الدعم للتوصل إلى تسوية من خلال المفاوضات، وقد تم إيجاد حلول لـ ٢٣١ حالة منها. وركزت جهود

الوساطة والحوار بشكل أساسي على المسائل المتعلقة بعمليات عودة المشردين داخليا (انظر S/2008/501، الفقرة ٤٦).

باء – تعزيز الحكم الديمقراطي

١٠ – واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري المشاركة في الأنشطة الرامية إلى تعزيز ثقافة قوامها الحكم الديمقراطي، تشمل تحسين آليات المساءلة وزيادة مشاركة المواطنين. واشترك رئيس الوزراء وممثلي الخاص في عقد ثمانية منتديات للحكم الديمقراطي كمتابعة لحلقة العمل الوطنية المعنية بالحكم الديمقراطي المعقودة في ١١ نيسان/أبريل (انظر الفقرة ١٢ من الوثيقة S/2008/501). وخلال هذه المنتديات، ناقش المشاركون، بمن فيهم مسؤولو الدولة، وشركاء التنمية الدوليون، وأعضاء المجتمع المدني، وزعماء الأحزاب السياسية، مسائل من قبيل فصل السلطات والموازنة بينها، وإصلاح القطاع العام، والمشاركة السياسية، بما في ذلك العمليات الانتخابية. وعلى المستوى التقني، قدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشورة في المجال القانوني من أجل إنشاء لجنة للخدمة المدنية ولجنة لمكافحة الفساد. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، صدق البرلمان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

١١ – وقدمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أيضا الدعم للجهود الرامية إلى وضع أطر تشريعية مهمة أخرى. وقدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة للحكومة فيما يتعلق بالإطار القانوني المتعلق باللامركزية. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، استهلت الحكومة سلسلة من المشاورات العامة بشأن مجموعة من مشاريع القوانين التي ستحدد شكل الإدارة المحلية في المستقبل. وستدرج نتائج هذه المشاورات في مشاريع القوانين قبل عرضها على البرلمان للموافقة عليها.

١٢ – وشكلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريقا مشتركا معنيا بالدعم الانتخابي واصل تقديم المساعدة من أجل تعزيز القدرة المؤسسية لهيئتي إدارة الانتخابات، وهما اللجنة الانتخابية الوطنية والأمانة التقنية لإدارة الانتخابات، وللأحزاب السياسية من خلال أربعة مراكز للموارد في المقاطعات وبرنامج تدريبي. وشملت تلك المساعدة دعم عملية تحديث سجل الناخبين وتوفير التربية المدنية وتثقيف الناخبين في سياق الإعداد لانتخابات القرى والبلديات المقرر حاليا إجراؤها في عام ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، أشارت الحكومة إلى أن هيئتي إدارة الانتخابات ستحتاجان إلى دعم إضافي من الأمم المتحدة. وقد تلقى ممثلي الخاص طلبات رسمية من رئيس الوزراء ورئيس اللجنة الانتخابية الوطنية من أجل الدعم التقني واللوجستي والتنفيذي، بما يشمل الأمن والاتصالات والنقل.

١٣ - وواصلت البعثة أيضا تقديم المساعدة في بناء قدرات الصحفيين المحليين عن طريق عمليات التدريب الداخلي في مجال الإذاعة، ودورات التدريب التقني، والتدريب أثناء العمل، وتيسير زيارات الصحفيين العادية. ودعمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تدريب الصحفيين العاملين في الصحف والإذاعة في أيلول/سبتمبر. وبالإضافة إلى ذلك، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لعملية صياغة خمسة قوانين متصلة بوسائط الإعلام معروضة حاليا على البرلمان.

١٤ - وعُقد المؤتمر الوطني الثالث للمرأة، الذي نظمته منظمة المجتمع المدني الجامعة ''روديفيتو'' (Redefeto)، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر، ووفر الأساس الذي يستند إليه حاليا مكتب وزير الدولة لشؤون تعزيز المساواة في تنسيق صياغة سياسة واستراتيجية وطنية للمساواة بين الجنسين. وقد برهن إشراك نساء من جميع المقاطعات على مشاركة المجتمع المدني في عملية صنع السياسات الوطنية.

جيم - الحفاظ على الأمن العام

١٥ - لم يتغير قوام شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ففي ٢٠ كانون الثاني/يناير كان يتألف من ١ ٥١٠ ضباط (من بينهم ٧٤ امرأة)، نُشر منهم ٩٢٣ ضابطا (بينهم ١٤٠ يعملون في وحدة الشرطة المشكلة الماليزية، و ١٣٩ يعملون في وحدة الشرطة المشكلة البرتغالية، و ٣٦ يعملون في وحدة الشرطة المشكلة الباكستانية) في ديلي ونُشر ٥٨٧ ضابطا في مقاطعات أخرى، منهم ١٣٩ يعملون في وحدة الشرطة المشكلة البنغلاديشية (٨٩ في بوكو و ٥٠ في فيكيكي) و ١٠٢ يعملون في وحدة الشرطة المشكلة الباكستانية (٨٠ في بوبونارو و ٢٢ في إيرميرا). وواصلوا القيام بالمهام الموكولة إليهم المتمثلة في إنفاذ القانون بصورة مؤقتة، مع القيام في الوقت نفسه بمتابعة الجهود الرامية إلى دعم تدريب الشرطة الوطنية، أي قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وتنمية قدراتها المؤسسية وتعزيزها.

١٦ - وظلت الحالة الأمنية هادئة بوجه عام. ويمكن أن يعزى هذا جزئيا إلى استراتيجيات أعمال الشرطة الاستباقية التي اعتمدتها الشرطة وأيضا إلى تفاعل البعثة بنشاط مع الجهات المعنية السياسية الرئيسية. وجرى الإبلاغ كل أسبوع عن حوادث بلغ عددها في المتوسط ١١٨ حادثا من جميع الأنواع، معظمها اعتداءات، مقابل ١١١ حادثا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق (وقد حسنت البعثة إجراءاتها في مجال الإبلاغ بحيث يجري تضمينها معلومات أدق عن الجرائم البسيطة. وطُبقت هذه المنهجية الجديدة، قدر الإمكان، بأثر رجعي على الإحصاءات المتعلقة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، مما يفسر معدل الحوادث الجديد، انظر

الفقرة ١٩ من الوثيقة S/2008/501). وانخفض عدد حوادث الجرائم الخطيرة من أربعة حوادث أسبوعيا إلى حادثين. ولم تقع اضطرابات عامة أو زيادات كبيرة في أعمال العنف. ويشكل العنف الجنسي والجنساني أحد الشواغل الرئيسية في مجال الأمن العام. وقد واصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة جنبا إلى جنب مع إحدى منظمات المجتمع المدني المحلية، وهي رابطة القانون وحقوق الإنسان والعدالة، أعمال الدعوة والتوعية بشأن العنف الجنسي والجنساني وإتاحة خدمات الدعم، مثل توفير المأوى والدعم الطبي والمشورة عن طريق البرامج الإذاعية، والنشرات والمناقشات العامة في مقاطعتي كوفاليما وبوبونارو الحدوديتين، اللتين تشهدان أعلى معدلات من أعمال العنف الجنسي والجنساني التي تستهدف النساء والفتيات. وواصلت الشرطة، أيضا، القيام بدوريات مكثفة ومبادرات مجتمعية في إطار أنشطتها داخل المجتمعات المحلية التي استقرت فيها أسر مشردة داخليا وذلك من أجل المساعدة في إيجاد بيئة مواتية للمصالحة المحلية.

١٧ - واضطلع، تحت رعاية الحكومة، بحملة لجمع الأسلحة على نطاق البلد دامت ستة أسابيع وانتهت في ٣١ آب/أغسطس، وجرى تنسيقها عن طريق منتدى التنسيق الثلاثي. وتم، خلال تلك الحملة التي قادتها الشرطة، جمع ٨٦٤ سلاحا ناريا منزلي الصنع وأسلحة خفيفة أخرى، مثل البنادق الهوائية، و ٤٨ جهازا متفجرا، مثل القنابل اليدوية؛ و ٧ ٩٣٠ سلاحا منزلي الصنع، مثل السهام الصغيرة، و ٩ ١١٦ طلقة ذخيرة؛ و ١٦٤ سلاحا من أنواع أخرى. ودُمرت هذه الأسلحة في احتفالات عامة رأسها وزراء حكوميون وأقيمت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، احتفالا بيوم الأمم المتحدة.

١٨ - وبحل القيادة المشتركة في ١٩ حزيران/يونيه، عادت الترتيبات الأمنية إلى حالتها الطبيعية في جميع أرجاء البلد. واضطلعت شرطة البعثة جنبا إلى جنب مع قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بالمسؤولية عن الأمن الداخلي. وتنظر الحكومة، حاليا، في إعطاء دور للقوات المسلحة التيمورية في مجال كفالة أمن الحدود. وتقوم القوات المسلحة التيمورية حاليا بإنشاء مراكز للمراقبة في تيلومار (كوفاليما) وتونوبيبي (بوبونارو) وتتوقع نشر فريق يتألف من اثني عشر شخصا في كل مركز من هذه المراكز بحلول آذار/مارس ٢٠٠٩. وسيجري إنشاء مركزين إضافيين بعد ذلك في ليلا (كوفاليما) وباتوغادي (بوبونارو). واتصلت السلطات التيمورية بنظيراتها الإندونيسية في هذا الصدد لكفالة الشفافية والتعاون الجيد. ومن الأمور البالغة الأهمية أن يجري تحديد أدوار ومسؤوليات كل من الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وقوة الدفاع التيمورية، بعد إجراء مشاورات واسعة النطاق وتدوين تلك الأدوار والمسؤوليات على نحو مناسب في قانون، وإرساء ترتيبات واضحة في مجال قيادة

والتحكم بين هاتين المؤسستين الأمنيتين ومع الوكالات التيمورية الأخرى المعنية بالحدود. وسيكون من المهم، أيضا، توفير التدريب لقوة الدفاع التيمورية في هذا المجال.

١٩ - وساهم وجود موظفي الاتصال العسكريين التابعين للبعثة وأنشطتهم في المقاطعات الحدودية في استقرار الحالة الأمنية في تلك المناطق، وذلك جزئيا عن طريق تيسير إقامة علاقات عمل فعالة بين الوكالات المعنية بأمن الحدود في تيمور - ليشتي وإندونيسيا. واستمر ضباط الاتصال العسكريون، أيضا، في أداء دور في جمع المعلومات على نطاق جميع مقاطعات تيمور ليشتي. وساهم أيضا وجود قوات الأمن الدولية، التي نشرتها أستراليا ونيوزيلندا في تيمور ليشتي، إسهاما كبيرا في الحفاظ على بيئة آمنة. وظل التعاون بين البعثة وقوات الأمن الدولية جيدا، ولا سيما خلال الأحداث العامة الكبرى، وذلك بوسائل منها تقديم الدعم للشرطة، وخلال عودة المشردين داخليا ونقلهم.

دال - دعم مؤسسات الأمن وتعزيز قدراتها المؤسسية

٢٠ - أدت الجهود المتواصلة إلى إحراز مزيد من التقدم في برنامج التسجيل والفرز ومنح الشهادات للشرطة الوطنية، وفقا ''للترتيب المتعلق بالحفاظ على الأمن'' (انظر الفقرة ١٥ من الوثيقة S/2008/501). ومن أصل ضباط الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي الذين منحوا شهادات مؤقتة والبالغ عددهم ١٠٨ ٣ ضباط، حصل ٦٤٤ ٢ ضابطا (منهم ٥٣٨ امرأة)، أو ٨٥ في المائة من القوة على شهادات اعتماد نهائية. أما الضباط المتبقون فهم في مراحل مختلفة من البرنامج الإرشادي، باستثناء ١٧١ ضابطا (منهم خمس نساء) ظهرت مشاكل فيما يتعلق بتراهتهم. ومن بين هؤلاء، ٩٩ ضابطا (بينهم امرأة واحدة) يلزم أن يفصل في أمرهم فريق التقييم الذي تقوده تيمور - ليشتي، ويمر الباقون بمراحل أخرى من عمليات التحقيق والتحري (انظر الفقرة ٢٠ من الوثيقة S/2008/501). إلا أن مشكلة قلة اجتماعات فريق التقييم ما زالت قائمة. وعاد ١١٧ ضابطا إضافيا (منهم ١٠ نساء) كانوا من المعينين الجدد خلال أزمة نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦ إلى أكاديمية الشرطة، وأكملوا تدريبهم الأساسي في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وعلاوة على ذلك، ما زال ٦٣ ضابطا (بينهم ١١ امرأة) من أصل ٧٣ ضابطا (بينهم ١٢ امرأة) من ضباط قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي غير المسجلين على قائمة كشوف مرتبات الشرطة الوطنية. وقد جرى تشجيع الحكومة على اتخاذ قرار بشأن الضباط غير المسجلين، وفقا للترتيب المتعلق بالحفاظ على الأمن.

٢١ - وتوصلت الحكومة والبعثة إلى اتفاق واسع النطاق بشأن استئناف قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي مسؤوليات الحفاظ على الأمن ابتداء من عام ٢٠٠٩، وفقا لعملية

إعادة التشكيل المبينة في الترتيب آنف الذكر. ورغم توقع بدء العملية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، فإنها لن ترتبط بجدول زمني محدد. وستُنجز على مراحل – مقاطعة تلو أخرى ووحدة تلو أخرى – وفق معايير متفق عليها بشكل متبادل ومحددة بوضوح، على أساس توصيات بعثة الخبراء المعنية بالحفاظ على الأمن، والدعم المقدم من قدرة الشرطة الدائمة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام خلال إحدى بعثات المتابعة (انظر الفقرة ٢١ من الوثيقة S/2008/501). وفيما يلي هذه المعايير المتفق عليها: (أ) قدرة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي على الاستجابة على النحو المناسب للبيئة الأمنية في مقاطعة معينة؛ (ب) إصدار شهادات الاعتماد النهائية لما لا يقل على ٨٠ ضابطا من ضباط الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي المؤهلين في مقاطعة أو وحدة معينة يراد تسليمها؛ (ج) توافر الاحتياجات اللوجستية التشغيلية الأولية؛ و (د) الاستقرار المؤسسي الذي يشمل، في جملة أمور، القدرة على القيادة والتحكم، والحصول على قبول المجتمع. وسيحدد مدى تأهب كل من المقاطعات والوحدات عن طريق تقييم مشترك بين الأمم المتحدة وتيمور – ليشتي، مع احتمال مشاركة خبراء مستقلين، بالاستناد إلى المؤشرات التي اشتركت في وضعها شرطة البعثة ونظيراتها الوطنية، والتي ستشمل الالتزام بمعايير حقوق الإنسان.

٢٢ – والواقع أن عملية استئناف المسؤوليات سترسي الأساس لتنمية قدرات الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في الأجل الطويل وبالتالي يجب التعامل معها بطريقة متروية من أجل كفالة نزاهة العملية وفعاليتها. وفي حالة عدم القيام بذلك، سينشأ خطر تكرار الحوادث التي عصفت بالشرطة الوطنية في عام ٢٠٠٦ (انظر الفقرة ١٠ من الوثيقة S/2006/628). وهكذا، ستؤدي شرطة البعثة دورا حاسما في رصد وتتبع التقدم المحرز، وستبقى في نفس الوقت على استعداد لإسداء المشورة وتقديم الدعم التنفيذي، والاضطلاع مرة أخرى، في الحالات القصوى، بإنفاذ القانون بصورة مؤقتة، عند اللزوم وإذا طُلب منها ذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب الاتفاق على وثيقة تفصيلية وملزمة تحدد الأدوار الخاصة لشرطة البعثة ومدى اشتراك البعثة والشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في هذه المرحلة المقبلة، وإصدار هذه الوثيقة قبل بدء عملية التسليم. وإلى حين إعادة تشكيل الشرطة الوطنية بالكامل، يحتفظ مفوض شرطة البعثة بالقيادة والتحكم بصفة عامة، لكنه سيفوض المسؤولية التنفيذية عن المقاطعات والوحدات التي سُلمت إلى القائد العام المعين لقوة الشرطة الوطنية. وبما أن شرطة البعثة ستواصل الاضطلاع بمسؤوليات كبيرة عن إنفاذ القانون بصورة مؤقتة، بالإضافة إلى دور الرصد والمشورة الذي تقوم به، فإنه يقترح أن تُبقي على وجودها بالمستويات الحالية.

٢٣ - وسيتوقف نجاح إعادة تشكيل وتطوير الشرطة في آخر المطاف على مدى التزام الحكومة والشرطة الوطنية في الأجل الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، يعد العمل على ضمان أن الانتقال على نحو فعال وسلس إلى مرحلة المساعدة الثنائية أمرا بالغ الأهمية.

هاء - الاستعراض الشامل لقطاع الأمن

٢٤ - ومنذ توقيع مشروع استعراض القطاع الأمني في حزيران/يونيه (انظر S/2008/501، الفقرة ٢٦)، عقد مجلس المشروع الذي يضم أعضاء من مكتب الرئيس والبرلمان والحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برئاسة وزير الدولة للشؤون الأمنية، ثلاثة اجتماعات. وكان أول مشروع يوافق عليه المجلس هو تنظيم دورة لتدريب المدربين لفائدة أفراد الأمن المدني غير المسلحين، بدائرة الأمن المدني التابعة للدولة. وقام المجلس أيضا بتمويل حلقة دراسية بشأن إصلاح قطاع الأمن وتطويره عُقدت يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وهي مبادرة مشتركة بين الرئيس والحكومة، تدعمها البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد ضمت هذه الحلقة الدراسية طائفة من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية التي اجتمعت لمناقشة مواضيع من قبيل تشريعات وسياسات الأمن الوطني. وقد سلطت الضوء على الصلات بين التنمية والأمن، وأهمية الرقابة المدنية وسيادة القانون والشفافية والمساءلة، والحاجة إلى هياكل واضحة للقيادة والتحكم والتنسيق. ويُتوقع عقد حلقات دراسية في المستقبل على سبيل المتابعة. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وافق المجلس من حيث المبدأ على إجراء استطلاع للرأي العام بشأن المسائل الأمنية. ووافق أيضا على تنظيم أنشطة أخرى لتنمية القدرات منها صيانة معدات الاتصالات اللاسلكية والاستعانة بخبراء لتحسين قدرات وزارة الدفاع والأمن والبرلمان في مجال الرقابة.

٢٥ - وأحرزت الحكومة تقدما في صياغة تشريعات رئيسية تتعلق بالأمن الوطني والدفاع والأمن الداخلي. وواصلت البعثة دعم الحكومة في وضع سياسة أمنية وطنية، وهي عملية لا تزال تفتقر إلى الوضوح فيما يخص العلاقة بين هذه السياسة والتشريعات المتصلة بها. وقد ساهمت المبادرات الاستشارية من قبيل الحلقة الدراسية التي عُقدت مؤخرا، في دعم التقدم المحرز نحو إشراك طائفة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني والمعارضة، في المناقشات الجارية بشأن مستقبل القطاع الأمني. ويُؤمل أن تعزز الحكومة جهودها في هذا الصدد.

ثالثا – تعزيز حقوق الإنسان وإقامة العدل

ألف – دعم رصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها

٢٦ – في أعقاب انتهاء حالة الظروف الاستثنائية وحل القيادة المشتركة، انخفض عدد ادعاءات سوء المعاملة والإفراط في استعمال القوة والتخويف أثناء عمليات التوقيف. وقد أفادت التقارير بأنه تم اتخاذ تدابير تأديبية بسيطة ضد بعض أفراد الشرطة الوطنية وأن عددا قليلا من القضايا لا يزال قيد التحقيق، إلا أنه اعتبارا من ٢٠ كانون الثاني/يناير، لم يُقدم أي فرد من أفراد قوات الأمن إلى العدالة لارتكابه انتهاكات أثناء حالة الظروف الاستثنائية. وخلال هذه الفترة، تمكّنت البعثة من توثيق ٥٠ حالة يُدعى فيها وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وإساءة المعاملة أثناء عمليات توقيف قامت بها الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أصدرت محكمة مقاطعة بوكاو حكما بالسجن لمدة ست سنوات في حق فرد من أفراد الشرطة الوطنية لإدانته بقتل رجل في جمع انتخابي في مقاطعة فيكيكي في عام ٢٠٠٧. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، صدر حكم بالسجن لمدة ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ ضد قائد مقاطعة بوكاو، الذي لم يمتثل لأمر وقف عن العمل صادر عن مفوض شرطة البعثة. وفي وقت لاحق، ألغت محكمة الاستئناف قرار محكمة مقاطعة بوكاو. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر في ماليانا، بمقاطعة بوبونارو، قام أفراد من الشرطة الوطنية بتهديد موظف وطني تابع للبعثة عن طريق الإيذاء البدني والشفوي عندما كان بصدد مساعدة ضحيتين يدعيان أنهما تعرضا لسوء المعاملة على أيدي الشرطة على تقديم شكوى؛ وقُدمت أدلة تثبت هذه الادعاءات وتمت الموافقة على توجيه توبيخ كتابي. وبعد هذا الحادث، قامت البعثة، بناء على طلب قائد الشرطة الوطنية الجديد في المقاطعة، بتوفير التدريب لأفراد الشرطة الوطنية في ماليانا في مجال حقوق الإنسان.

٢٧ – واستمرت المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة من خلال مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. واعتبارا من تموز/يوليه ٢٠٠٨، شملت الأنشطة توفير التوجيه اليومي لإدارة الرصد والدعوة التابعة لمكتب أمين حقوق الإنسان؛ وتنظيم حلقات عمل بشأن مراجعة خطة العمل ورصدها؛ وعقد حلقتي عمل لفائدة الشركاء من المجتمع المدني. وقام الأمين والبعثة والشركاء من المجتمع المدني برصد مشترك للمسائل الرئيسية، وبخاصة عمليات عودة المشردين داخليا والحالات التي يدّعى فيها وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي أفراد الشرطة الوطنية. وفي الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر، قامت البعثة، بالتعاون مع أمين حقوق الإنسان والحكومة، بتوفير تدريب تثقيفي بشأن حقوق الإنسان استهدف ٣٥٦ من

معلمي المدارس الابتدائية (من بينهم ١١١ امرأة) في ١٣ مقاطعة، مع التركيز على إدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الوطنية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قدم مدربون تابعون لمفوضية حقوق الإنسان برنامجا تدريبيا مدته ثلاثة أيام لفائدة موظفي مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة بشأن رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. ويتوقع أن يُصدر أمين حقوق الإنسان تقريرا خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩ بشأن ٤٤ قضية جرى التحقيق فيها أثناء حالة الحصار بشأن ادعاءات تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي قوات الأمن (انظر S/2008/501، الفقرة ٢٩).

٢٨ - ونظمت البعثة أيضا سبع دورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان لفائدة الشرطة الوطنية؛ ودعمت تنظيم حلقة دراسية عن حقوق الإنسان لفائدة أفراد القوات المسلحة لتيمور - ليشتي؛ وقامت بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمات المجتمع المدني بتنظيم تدريب في مجال حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية والقانون الإنساني لفائدة ٤٣ من ضباط القوات المسلحة لتيمور - ليشتي (من بينهم ٥ نساء)، وذلك يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. ونظمت ١٠ مناسبات تدريبية لفائدة المجتمع المدني؛ واضطلعت بمهمة تيسير تسع مناقشات عامة في المقاطعات. وأصدرت البعثة تقريرين عن حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يركز أحدهما على القطاع الأمني والوصول إلى العدالة، في حين ينصب الثاني على الحق في الغذاء. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، عقد البرلمان جلسة عامة استثنائية للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتُوّج الاحتفال بتقديم أول سلسلة من ''جوائز سرجيو فييرا دي ميلو لحقوق الإنسان'' لتيمور - ليشتي وبطلبٍ من الرئيس بجعل الجوائز والدورة الاستثنائية تقليدا سنويا.

٢٩ - وأُحرز تقدم محدود فيما يتعلق بمساءلة المسؤولين عن الأعمال الإجرامية وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت أثناء أزمة عام ٢٠٠٦، على نحو ما أوصت به لجنة التحقيق الخاصة المستقلة (S/2008/26، الفقرة ٣٠). وواصل المدعي العام الدولي المعين بتمويل من مفوضية حقوق الإنسان للنظر خصّيصا في القضايا المعروضة على اللجنة تحقيقاته في هذا الشأن. ومن بين أحد عشر تحقيقا جاريا، بدأت، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، محاكمة واحدة تشمل ١٦ شخصا من المدعى عليهم. وبدأت محاكمة ثانية في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، لكنها أُرجئت في وقت لاحق إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٩. أما الأفراد الأربعة التابعين للقوات المسلحة لتيمور - ليشتي والمدانين بارتكاب جريمة القتل العمد ومحاولة القتل العمد في عملية إطلاق نار أدت إلى مقتل ثمانية من رجال الشرطة الوطنية في عام ٢٠٠٦، فلا يزالون محتجزين في مرفق عسكري بدلا من إيداعهم السجن. ولم تُدفع بعد التعويضات التي أمرت بها المحكمة لأرامل الضحايا، في حين لا يزال مرتكبو تلك الجرائم يتقاضون

مرتباتهم. ولا يزال أيضا السجناء الذين لاذوا بالفرار من سجن بيكورا في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ وعددهم ٤٦ سجينا طلقاء. وتواصل البعثة معالجة هذه المسألة مع السلطات التيمورية من أجل كفالة إعادتهم إلى السجن.

٣٠ - وفي ١٥ تموز/يوليه، تلقى رئيسا إندونيسيا وتيمور - ليشتي تقرير لجنة الحقيقة والصداقة. وأصدرا، بالاشتراك مع رئيس الوزراء غوسماو، بيانا مشتركا بقبول الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير، وأعربوا عن الأسف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في عام ١٩٩٩، وتعهدوا بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدم الرئيس راموس - هورتا رسميا تقرير لجنة الحقيقة والصداقة إلى البرلمان. وأرجأ البرلمان مناقشة توصيات كل من لجنة الحقيقة والصداقة ولجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة إلى تاريخ لاحق غير محدد. ومع ذلك، بدأ فريق عامل مكون من اللجنة ألف التابعة للبرلمان الوطني والأمانة الفنية لما بعد لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة والمركز الدولي للعدالة الانتقالية ومفوضية حقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني، مناقشات بشأن اقتراح إنشاء مؤسسة لمتابعة أعمال لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بدأ مستشار تموله مفوضية حقوق الإنسان صياغة تشريع للجنة ألف يحدد الإطار القانوني لمؤسسة متابعة مقترحة.

٣١ - وتواصلت تحقيقات البعثة في قضايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة في عام ١٩٩٩، وذلك تحت إشراف مكتب المدعي العام وبالتعاون الوثيق معه. وبدأت التحقيقات في خمس مقاطعات جديدة إضافة إلى المقاطعات الأربع التي كانت التحقيقات جارية فيها. وحتى الآن، أكملت البعثة تحقيقاتها في ٣٥ قضية من مجموع القضايا المعلقة وعددها ٣٩٦ قضية، وقدمت تقارير التحقيق النهائية إلى مكتب المدعي العام لكي ينظر فيها. ويجري التحقيق حاليا في ٣٩ قضية أخرى إضافية.

٣٢ - وسعت البعثة جاهدة إلى الحفاظ على أعلى معايير السلوك بين موظفيها، حيث واصلت توفير التدريب لجميع فئات موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم الموظفون الوطنيون، بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وسائر المسائل المتصلة بالسلوك والانضباط. وفي مقاطعة بوبونارو ووفر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه لـ ٣٠ من أفراد الشرطة الوطنية (من بينهم ٧ نساء)، تدريبا بشأن العنف الجنسي والجنساني يشمل الأحكام القانونية والأدوار والمسؤوليات المنوطة بأفراد الشرطة والإجراءات اللازمة لمعالجة حالات العنف الجنسي والجنساني وفهم احتياجات الضحايا والناجين. وعززت البعثة رصدها للمواقع المحظور ارتيادها بما يشمل إجراء زيارات تحقق

مفاجئة للمؤسسات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن حالة واحدة يُدّعى فيها وقوع استغلال جنسي؛ ويتولى مكتب خدمات الرقابة الداخلية حاليا التحقيق فيها. وأعيد موظف واحد إلى وطنه بعد أن ثبتت بالأدلة صحة ادعاءات سابقة بارتكابه جريمة الاستغلال الجنسي. وتضمنت دورة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز دورة توجيهية للبعثة وتواصل التدريب الأساسي الإلزامي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وحصل ما مجموعه ١ ٤٧٨ من الموظفين (من بينهم ٣٠٥ نساء) على تدريب في إطار الدورة التوجيهية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتلقى ٧٩٤ موظفا (من بينهم ١٨١ امرأة) التدريب الأساسي الإلزامي، وحصل ٣٦ موظفا مدنيا (من بينهم ١٨ امرأة) على تدريب مُثقِّفي الأقران.

باء – الدعم المقدم لبناء قدرات نظام العدالة وتعزيزه

٣٣ – واصلت الحكومة تركيزها على صياغة العديد من النصوص التشريعية الأساسية لضمان حسن سير نظام العدالة، وخاصة القانون الجنائي. وساعدت البعثة، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في توفير المشورة الفنية لتحسين بعض أحكام القانون ذات الصلة بضحايا الاعتداء الجنسي والعنف المترلي والقصر من ضحايا الجرائم الجنسية والفساد. وقدمت البعثة أيضا، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، المشورة الفنية والتقنية لدعم صياغة مشروع قانون قضاء الأحداث. علاوة على ذلك، واصلت البعثة دعمها لصياغة قانون مدني وقانون لحماية الشهود وقانون بشأن العنف المترلي وقانون للأسلحة. وتواصلت تنمية قدرات الموظفين القضائيين من خلال مركز التدريب القانوني الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي ٢٩ تموز/يوليه، شهد المركز انطلاق الدورة التدريبية الثالثة للخريجين من القضاة والمدعين العامين ومحاميي الدفاع العام، شارك فيها ١٨ مرشحا سيخضعون لتدريب أكاديمي وعملي لمدة سنتين ونصف. وقد تخرج من هذا المركز ما مجموعه ٣٧ شخصا.

٣٤ – ولقد تحسن التنسيق بين الشرطة والنيابة العامة تحت رعاية فريق عمل مشترك بين المدعي العام والأمم المتحدة. وأدت هذه المبادرة إلى تقدم ملحوظ في تنفيذ الإخطارات والأوامر وإلى الإسراع في تجهيز العدد المتزايد من الملفات الجنائية. وعلى الرغم من هذا الجهد، ومن أن جميع ملفات النيابة العامة التي تخص مقاطعتي بوكاو وأوكيوسي نقلت بالفعل من ديلي إلى هاتين المقاطعتين، يقدر حاليا حجم القضايا الجنائية التي لم يبت فيها بنحو ٤٠٠ ٥ قضية على نطاق البلد بكامله. وقد اشترك تسعة من المدعين العامين الوطنيين وخمسة من المدعين العامين الدوليين، في العمل في مقر واحد على تجهيز هذا الكم من

القضايا. وأقرت السلطات الوطنية بالحاجة إلى زيادة التمويل، والموارد البشرية والخبرة التقنية من أجل تعزيز إدارة القضايا. وفي غضون ذلك، أحرز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقدما في تنفيذ نظام إلكتروني لإدارة القضايا يمكن أن يزود كبار المسؤولين الوطنيين بمعلومات إحصائية سريعة بما يسمح بترتيب القضايا حسب الأولوية والوقوف على الاختناقات.

٣٥ - وبتشجيع من ممثلي الخاص، استأنفت الحكومة المشاورات من أجل البدء في إجراء تقييم مستقل وشامل لاحتياجات قطاع العدالة، حسبما أوصى به سابقا (انظر S/2006/628، الفقرة ٨٨). وعلاوة على ذلك، تدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة في ما تطلبه من وضع إطار قانوني لربط نظام العدالة الرسمي بآليات العدالة التقليدية وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٣٦ - وأكملت مديرية السجون التابعة للحكومة، بمساعدة من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عددا من مشاريع تحسين البنية التحتية لدائرة السجون. وأكمل سبعة من موظفي مديرية السجون برنامجا لتدريب المدربين كخطوة أولى نحو تطوير قدرات المديرية. وتظل المدة غير المعقولة للاحتجاز السابق للمحاكمة، والافتقار للتمثيل القانوني، وازدياد أعداد الأحداث في الاحتجاز السابق للمحاكمة، وعدم وجود علاج للأمراض العقلية، هي بعض التحديات الرئيسية التي يواجهها نظام السجون في تيمور - ليشتي.

رابعا - دعم "الاتفاق"، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والمساعدة الإنسانية

ألف - دعم عملية "الاتفاق"

٣٧ - في ٣١ تموز/يوليه، عُقد الاجتماع ربع السنوي لشركاء التنمية حيث ناقش المشاركون بالتفصيل التوصيات الصادرة عن الاستعراض الأول لفترة الستة أشهر الذي أجراه الأقران للأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨ التي تشكل العهد الدولي لتيمور - ليشتي، والذي نظمه البنك الدولي (انظر S/2008/501، الفقرة ٣٦). وكان الاجتماع بمثابة منتدى ناقشت فيه الحكومة والجهات المانحة، في جو من الصراحة، التقدم المحرز والعقبات في جميع المجالات ذات الأولوية التي تم تحديدها. والأمر المهم هو أنه، في ضوء الآراء المستقاة عموما من عدد كبير من المشاركين الذين كانوا مُمَثَّلين على مستويات عليا، جدد الاجتماع أيضا تأكيد مصادقة الحكومة والشركاء الدوليين على عملية الأولويات الوطنية. ووجد البنك الدولي، في تقييمه الإيجابي عموما، أن نظم الإبلاغ والدعم المتعلقة بالأولويات الوطنية مناسبة، وأبرز أن هذا الإطار أثبت فعاليته في تحقيق وتوثيق التقدم المحرز في إنجاز أهداف الحكومة، لا سيما في مجال إعادة إدماج المشردين داخليا، وتحويل الدفعات النقدية لمقدمي الشكاوى والفئات

الضعيفة، وكذلك في مجال التطوير المؤسسي فيما يتصل بالشباب والرياضة. وقد شاركت البعثة الأمم ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، بنشاط في الأفرقة العاملة المنشأة لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة في الأولويات الوطنية. ويضطلع حاليا بالأعمال التحضيرية لبرنامج الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٩، وهي تشمل تعديل هيكل الفريق العامل الذي اعتمده مجلس الوزراء وما تلاه من إصدار مذكرة مفاهيمية مفصلة. وعلى هذا الأساس، بدأت وزارات عدة بالفعل تضع أهدافها وغاياتها المنشودة من برنامج ٢٠٠٩. وتم إرساء أسس للمشاورات القطاعية والتخطيط الاستراتيجي المتوسط الأجل، وأظهرت الحكومة على أعلى المستويات بأنها ملتزمة برصد تحقيق الأهداف المتفق عليها مع المجتمع الدولي في ظل روح الشراكة.

باء – التنمية الاجتماعية – الاقتصادية

٣٨ - استمر الزخم الاقتصادي في عام ٢٠٠٨، حيث يبلغ معدل النمو ١٠ في المائة حسب توقعات صندوق النقد الدولي، والأمر الذي يعزى، في المقام الأول، إلى ازدياد النفقات العامة؛ إلا أن محدودية القدرات تعيق تنفيذ الميزانية. وقد قال رئيس الوزراء في كلمة ألقاها أمام البرلمان في ١٤ كانون الثاني/يناير، إن مجموع النفقات النقدية بلغ ٤٣٦,٦ مليون دولار، مما يمثل ما يقرب من ٥٥ في المائة من مجموع ميزانية عام ٢٠٠٨. وفي مسعى لمساعدة الحكومة على تحسين تنفيذ ميزانيتها، وتقديم الخدمات، شجعت البعثةُ الحكومةَ على النظر في الاستعانة بقدر أكبر بالمصادر الخارجية، عن طريق الدمج بين خبراء توليد العمالة وخبراء بناء القدرات في المجالات الرئيسية التي تعاني من نقص القدرات.

٣٩ - وبالنظر إلى انخفاض النفقات الرأسمالية، نعتبر إعلان الحكومة عام ٢٠٠٩ عام البنية التحتية والتنمية الريفية وتنمية قدرات الموارد البشرية، تدبيرا موضع ترحيب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إكمال بعض مشاريع البنية التحتية الرئيسية. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، افتُتحت خمسة جسور في اثنتين من مقاطعات المنطقة الشرقية من البلاد؛ ومن المتوقع أن تؤدي تلك الجسور إلى تحسين التنمية الريفية من خلال فتح أسواق جديدة للمنتجات الزراعية. وقد تم تشييدها في إطار برنامج يشترك في تنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بتمويل من الحكومة والاتحاد الأوروبي. ومنذ تموز/يوليه، قامت وزارة البنية التحتية، ووزارة الاقتصاد والتنمية وأمانة الدولة للتدريب المهني والتوظيف، بمساعدة من الأمم المتحدة، بإعداد مبادرات لإيجاد فرص

للعمل كثيف العمالة القصير الأجل. حيث وفرت صيانة الطرق وإعادة تأهيلها فرص عمل مؤقتة لحوالي ٠٠٠ ٤ شخص.

٤٠ - وفي الوقت نفسه، ما زالت تيمور - ليشتي تعاني من العوامل التي تنال من الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أظهرت الدراسة الاستقصائية المتعلقة بمستويات المعيشة بتيمور - ليشتي، التي أجرتها مديرية الإحصاءات الوطنية بدعم من البنك الدولي، وأتمتها في تشرين الثاني/نوفمبر، أن الفقر زاد من ٣٦ في المائة من السكان في عام ٢٠٠١ ليصل إلى حوالي ٥٠ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٧. وانخفض نصيب الفرد، من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنسبة ١٢ في المائة خلال تلك السنوات. ويرجع ذلك إلى انخفاض كبير في الاستهلاك يُفَسِّره الركود النسبي في الاقتصاد غير النفطي. وساهمت عوامل أخرى، مثل ارتفاع معدل الزيادة السكانية، في ازدياد عدد التيموريين الذين يعيشون تحت خط الفقر في البلاد.

٤١ - واستمر معدل تغطية التحصين في التحسن؛ حيث وصلت نسبة التغطية للتحصين ضد الحصبة إلى ٧٥ في المائة بحلول منتصف عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع الوصول إلى النسبة المستهدفة الشديدة الأهمية البالغة ٨٠ في المائة في القريب العاجل. وبدأت الحكومة في عام ٢٠٠٨، بدعم من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، حملة تطعيم وطنية بتوكسويد الكزاز على أمل القضاء على كزاز الأمهات والمواليد بحلول عام ٢٠١٠. وعُقدت جولات التطعيم في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وتشير التقارير الأولية إلى أن أكثر من ٨٠ في المائة من النساء المستهدفات (من سن ١٢ إلى ٤٥ سنة) تلقين جرعة واحدة من لقاح توكسويد الكزاز خلال الجولة الأولى. ودعمت منظمة الصحة العالمية بنشاط الدورات التدريبية الجديدة للممرضات والقابلات، التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وفتحت الحكومة كلية جديدة للقبالة في الجامعة الوطنية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وواصلت اليونسكو، بالاشتراك مع البنك الدولي واليونيسيف، تقديم الدعم التقني لتعزيز قدرة نظام الحكومة لمعلومات إدارة التعليم.

٤٢ - وفي ٨ آب/أغسطس، وقع رئيس الوزراء ونائب ممثلي الخاص، بصفته المنسق المقيم، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣. وشارك أيضا في توقيعه ممثلي الخاص، مما يجسد الطابع المتكامل للبعثة. والهدف الشامل للإطار هو توطيد السلام والاستقرار، حيث برزت ثلاثة من مجالات التعاون المترابطة بوصفها مجالات بالغة الأهمية بالنسبة لدعم فريق الأمم المتحدة القطري، ألا وهي: '١' إرساء الديمقراطية وتحقيق التماسك الاجتماعي؛ '٢' الحد من الفقر وكفالة سبل العيش المستدامة؛ و '٣' الخدمات الاجتماعية

الأساسية. ومن المتوقع أن يناهز مجموع الأموال اللازمة لتمويل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على امتداد فترته البالغة خمس سنوات، ٣١٤ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، يجري استطلاع إمكانية تمويل المشاريع من خلال صندوق بناء السلام.

جيم – المساعدة الإنسانية

٤٣ – عمل برنامج الأغذية العالمي في ظل الاتصال الوثيق مع الحكومة بشأن مسألة الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية، وقام برصد أسعار المواد الغذائية ومدى توفرها في أسواق البلاد، باعتبار ذلك مؤشرا غير مباشر لتوافر الغذاء على مستوى الأسر المعيشية. وواصل، أيضا، برنامج الأغذية العالمي توفير الغذاء للفئات الضعيفة، مثل الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة من العمر، وأطفال المدارس والمجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

٤٤ – وقد شهدت الجهود الرامية إلى ضمان توفر الإمدادات الغذائية الكافية تحديات خلقتها القيود التي يضعها المصدرون الإقليميون الرئيسيون مما دفع الحكومة إلى إعطاء الأولوية لزيادة الإنتاج الزراعي الوطني. وبالتالي تضمنت ميزانية عام ٢٠٠٨ زيادة في الاعتمادات المخصصة لشراء الجرارات والمعدات الزراعية الأخرى، وشجعت الحكومة المزارعين على زراعة محصول ثان من الأرز والذرة الصفراء لزيادة الإنتاج. وقامت منظمة الأغذية والزراعة بتعبئة الموارد الداخلية والموارد المتأتية من المانحين لمساعدة المزارعين المعرضين لصعوبات، وتعزيز الإنتاج المحلي من الأغذية. وخلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، تلقت ٠٠٠ ٤ أسرة معيشية ريفية البذور والأسمدة لزراعة الذرة الصفراء والأرز خلال موسم المحصول الثاني، كما تلقت حوالي ٠٠٠ ٢٦ أسرة معيشية البذور والأسمدة والأدوات لإنشاء حدائق منزلية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت ٠٠٠ ٢٢ أسرة معيشة ريفية بذور ذرة صفراء غير هجينة من نوع معدل وفير الغلة لزيادة الإنتاج خلال موسم الزراعة الرئيسي. وبنهاية عام ٢٠٠٨، تلقت ٠٠٠ ٢ أسرة صوامع معدنية لتحسين تخزين حبوب الذرة الصفراء، مما خفض إلى حد كبير خسائر ما بعد الحصاد التي عادة ما تكون مرتفعة. ويُقَدَّر أن تترتب على هذه التدخلات مجتمعة زيادة في الأغذية المتاحة لأشد الفئات ضعفا بين سكان الريف نسبتها ٢٠ في المائة.

٤٥ – وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، سُجِّل ما مجموعه ٥٠٠ ١٦ من الأسر المشردة داخليا للحصول على مساعدة في إطار استراتيجية الإنعاش الوطني التي وضعتها الحكومة (انظر S/2008/501، الفقرة ٤٥). وأُغْلِق أربعة وخمسون مخيما في ديلي وبوكاو (من أصل ٦٣)، ووصل عدد الأسر المستفيدة من مجموعة إجراءات الإنعاش إلى ٣٣٥ ١١ أسرة. وعلى الرغم

من وقوع بعض الحوادث المتفرقة خلال عملية العودة، تتصل في المقام الأول بمنازعات على الملكية بين العائدين ومن شغلوا ممتلكاتهم بصفة ثانوية، إلا أنه لم تنشب أحداث عنف واسعة النطاق أو مقاومة خطيرة تؤثر على مجمل عملية العودة. وقد قام والتر كالين ممثلي المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، بزيارة عمل لتيمور - ليشتي في الفترة من ٦ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وتمحورت توصياته حول ضرورة مواصلة التركيز على استدامة عمليات العودة فيما بعد إغلاق المخيمات ودعم الحلول الدائمة.

٤٦ - وتهدف استراتيجية الإنعاش الوطني الشاملة لخمسة مجالات (الإسكان، وبناء الثقة لدى المجتمع، والأمن والاستقرار، والحماية الاجتماعية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية) التي وضعتها الحكومة إلى إيجاد حلول متكاملة ودائمة لحالة المشردين داخليا. ويرجع معظم التقدم الملحوظ في عمليات العودة إلى تضافر جهود الحكومة والشركاء في العمل الإنساني في مجالات الإسكان وبناء الثقة؛ ومع ذلك يلزم إحراز مزيد من التقدم في معالجة القضايا الأوسع نطاقا مثل القضايا المتعلقة بالأراضي وحقوق الملكية. وسيتوقف، أيضا، نجاح عملية العودة في الأجل الطويل على تحقيق مزيد من التقدم في المجالات الأخرى، مثل خلق فرص لكسب العيش، بما في ذلك إيلاء عناية خاصة للأنشطة الاقتصادية التي تسهم في إعادة إدماج المشردين داخليا؛ وتعزيز الحماية الاجتماعية، مع التركيز بشكل خاص على احتياجاتهم؛ وإيجاد بيئة أمنية مستقرة مواتية لعودتهم. وبالنظر إلى التقدم المستمر في نقل الأسر المشردة داخليا وإنهاء حالة الطوارئ، أنهى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنشطته ووجوده تدريجيا بنهاية عام ٢٠٠٨. بيد أنه سيحفظ في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأحد موظفيه الوطنيين في البلد لدعم منسق الشؤون الإنسانية، والعمل مع فريق صغير معنى بالشؤون الإنسانية تم الإبقاء عليه بالبعثة للمساعدة في تنسيق ما تبقى من أنشطة المساعدة الإنسانية.

خامسا - إعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل

٤٧ - في تقريري السابق (S/2008/501، الفقرة ٤٨)، توخيت أن تغطي الاستراتيجية المتوسطة الأجل والنقاط المرجعية، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٨٠٢ (٢٠٠٨)، المجالات الأربعة ذات الأولوية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي الصادر بشأنها تكليف، وهي: استعراض وإصلاح القطاع الأمني، وتعزيز سيادة القانون، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والترويج لثقافة الحكم الديمقراطي والحوار. ومنذ ذلك الحين، أُجريت مشاورات مكثفة بشأن هذا الموضوع مع الجانب التيموري (الرئيس والحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني) والسلك الدبلوماسي. وقد وضعت استراتيجية

متوسطة الأجل ذات نقاط مرجعية إرشادية، مستلهمة من عملية الأولويات الوطنية وغيرها من عمليات التخطيط مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتخطيط من أجل استئناف الشرطة الوطنية مسؤوليتها، لهذه المجالات الأربعة. وتشمل النقاط المرجعية ذات الأولوية: (أ) القدرة الكافية، وعمليات النظم والموارد داخل مؤسسات قطاع الأمن لكي تؤدي كل منها الدور المنوط بها، بما في ذلك الالتزامات في مجال حقوق الإنسان، في إطار آليات واضحة وشفافة لكفالة الإشراف المدني؛ (ب) إنهاء جميع التحقيقات المعلقة ووضع آليات فعالة لتحسين أداء ونزاهة الهيئة القضائية؛ (ج) التقيد بسيادة القانون من خلال احترام الحقوق والضمانات الدستورية لجميع المواطنين، وبالمعايير الأخلاقية الصارمة، (د) تحسين نوعية الحياة وزيادة فرص العمل، وخاصة التركيز على المناطق الريفية والشباب، وعودة وإعادة إدماج المشردين داخليا على نحو مستدام. وقد وافقت الحكومة على الاستراتيجية والنقاط المرجعية (انظر المرفق).

٤٨ - ويمكن أن تساعد النقاط المرجعية في قياس التقدم المحرز في التصدي للتحديات التي تواجه تيمور - ليشتي والتي أدت إلى ولاية البعثة. لذلك، يمكن على نحو معقول توقع أن تتحقق الأهداف لتوفير الأساس لكي تتمتع تيمور - ليشتي بالاستقرار والديمقراطية والرخاء. وبما أن التقدم يتم نتيجة الوفاء بالنقاط المرجعية هذه ومراحلها البارزة، فإني أعتقد أن المجلس سيكون في وضع أفضل لاستعراض ولاية البعثة وهيكلها، ويقيّم، في الوقت المناسب، مستوى وشكل الدعم المطلوب من الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد البعثة.

سادسا - الجوانب المالية

٤٩ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٨/٦٢، مبلغا قدره ١٧٢,٨ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لحساب البعثة الخاص ٧٦,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٤ ٠١٤,١ ملايين دولار. ووفقا لجدول السداد الفصلي، تم سداد تكاليف ومدفوعات وحدات الشرطة المشكلة ومدفوعات المعدات المملوكة لوحدات الشرطة المشكلة للفترة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

سابعا - ملاحظات

٥٠ - من المشجع أن نرى بعد انقضاء ما يربو على عامين منذ أزمة عام ٢٠٠٦ ما أحرزته تيمور - ليشتي، قادة وشعبا، من تقدم مشهود في التغلب على أبرز آثار ذلك العام. فقد

زادت وتيرة عمليات إغلاق مخيمات المشردين داخليا بعد أحداث ١١ شباط/فبراير، وبدأ المتظلمون من أفراد القوات المسلحة يندمجون في الحياة المدنية وتم التجاوز عن المسائل المتصلة بألفريدو ريناندو وإن كان قد دفع حياته ثمنا لها ولحقت بالرئيس راموس هورتا من جرّائها إصابات كادت أن تودي بحياته. والواقع، أن سرعة تطبيع الترتيبات الأمنية بعد حل القيادة المشتركة واستمرار استقرار المناخ الأمني المتميز بانخفاض معدلات الجرائم الخطيرة إنما هو أمر يُحسب لتيمور - ليشتي التي تمضي بعزيمة وإصرار في جهودها الرامية إلى تهيئة الظروف الضرورية لينعم البلد لأجل طويل بالسلام والاستقرار والتنمية. ولقد أدت بعثة الأمم المتحدة، أيضا، بدعم من قوات الأمن الدولية، دورا بالغ الأهمية في مساعدة تيمور - ليشتي على الحفاظ على استقرار الحالة الأمنية. إلا أن هذا الاستقرار لا يزال هشا.

٥١ - ولقد تجاوب الجمهور مع تلك الجهود بإبداء الثقة في مؤسسات الدولة على نحو متزايد. بيد أن التحديات الأساسية التي أسهمت في نشوب أزمة عام ٢٠٠٦ ما زالت ماثلة. وهي تشمل الفقر والبطالة والصعوبة التي تواجهها المراكز الحضرية في استيعاب الهجرة والافتقار إلى نظام فعال لمعالجة المسائل المتصلة بالأراضي والممتلكات؛ وضعف النظام القضائي وعدم اكتمال صورة المؤسسات الأمنية بعد. ويُذكر أن الحكومة بذلت جهودا لمعالجة هذه المسائل لكن إلى أن تؤتي هذه الجهود ثمارها، ستظل إمكانية خروج تيمور - ليشتي عن مسار التقدم صوب الاكتفاء الذاتي، خطرا يتهددها. وسيظل الأمر يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير المالية تنصب على الاستثمار في البنى التحتية وتحسين عملية تقديم الخدمات العامة بما يسمح بإحراز تقدم كبير في التخفيف من حدة الفقر.

٥٢ - وكما تبيّن بوضوح خلال الزيارة التي قُمت بها عام ٢٠٠٧ لتيمور - ليشتي، ستستلزم معالجة هذه المسائل إقامة حوار متصل لكفالة وحدة الجهود إن لم يكن لضمان تحقيق توافق في الآراء واسع النطاق بشأن القضايا محل الاهتمام على الصعيد الوطني. ويلزم التنويه في هذا الصدد، بجهود الرئيس راموس هورتا وباستجابة التجمعات السياسية الكبرى في تيمور - ليشتي، وسوف يواصل ممثلي الخاص بذل مساعيه الحميدة لتيسير تلك الجهود مع التركيز على أهمية الحوار السياسي البنّاء؛ واحترام مؤسسات الدولة بما في ذلك الدور المهم الذي يؤديه البرلمان في إطار نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب؛ وإدراك مدى أهمية الإسهام الذي يمكن أن تقدمه أي معارضة فعالة تُعبّر عن شواغلها بالوسائل الديمقراطية. ومن المهم أن تشارك جميع الجهات الفاعلة السياسية في الحوار الدائر وتُسهم في التصدي للتحديات التي يواجهها البلد. ومن الاختبارات التي ستخضع لها تيمور - ليشتي في عام ٢٠٠٩، إجراء انتخابات محلية.

٥٣ - وسوف يتوقف الأمن والاستقرار في الأجل الطويل على قدرة المؤسسات الأمنية التيمورية على أداء مهامها على نحو مسؤول وفعال يُتوخى فيه النزاهة والخضوع للمساءلة مع إيلاء الاحترام الواجب لسيادة القانون وحقوق الإنسان، وعلى ثقة الجمهور فيها وتأييده لها على نطاق واسع. فبعد رفع حالة الظروف الاستثنائية، تمكنت الدولة من تجديد الاهتمام بعملية إصلاح قطاع الأمن. واضطلع بعدة مبادرات يستدل منها على تحقيق بعض التقدم في هذا المجال. بيد أنه من التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومة، مسألة تحديد دور هادف لقوة الدفاع في تيمور - ليشتي في وقت السلم وتوضيح علاقتها مع الشرطة الوطنية وإقامة آليات للمساءلة الداخلية وإخضاعها للرقابة المدنية استنادا إلى نتائج استعراض قطاع الأمن. وكيما تنهض الشرطة الوطنية وقوة الدفاع بمسؤولياتها على نحو فعال سيتعين تزويدهما بقدرات مستدامة وبأطُر السياسات العامة الضرورية وخطط للتطوير المؤسسي مما يشمل التدريب. ويلزم بذل مزيد من الجهود لكفالة وضع استراتيجيات وخطط واضحة يضطلع بها داخل مؤسسات الدولة وعلى نطاقها. ومن شأن بلورة رؤية واضحة للخطوات القادمة أن ييسّر، أيضا، تنسيق الدعم المقدم من المجتمع الدولي بما فيه الشركاء الثنائيون الذين لا غنى عنهم لنجاح إصلاح قطاع الأمن في الأجل الطويل. ومن المهم في هذا الصدد، أن تقوم البعثة بدعم للحكومة في سياق عملية تحديد الآليات التي ستكفُل مراعاة النتائج المستمدة من استعراض قطاع الأمن في جهود تطوير ذلك القطاع.

٥٤ - ويتبين من المناقشات الدائرة مع الجهات الفاعلة بالدولة بجميع مستوياتها أن هناك توافقا عاما في الآراء حول ضرورة ألا تكون الشرطة محكومة لدى استئنافها بالتدريج مسؤولياتها عن الحفاظ على الأمن بجدول زمني مفتعل قد لا يعبّر بدقة عن مدى استعداد الشرطة الوطنية في أي مقاطعة أو وحدة وأنه، ينبغي بدلا من ذلك التركيز على استيفاء المعايير بما يضمن النزاهة في تلك العملية ويكفل ألا تُمنى خدمة الشرطة بأي فشل عام آخر في حالة تعرّضها لأزمة أو ضغط في المستقبل. وبناء على هذا الرأي، تناقش الحكومة والبعثة الآن إمكانية بدء عملية استئناف الشرطة مسؤولياتها عن الحفاظ على الأمن في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩. وفي الوقت نفسه، من الضروري أن يظل لشرطة البعثة وجود قوي في جميع أنحاء البلد، يشمل وحدات شرطة مشكّلة، دعما لجهود استئناف الشرطة الوطنية لمسؤولياتها ولمواصلة الإسهام في ضمان الأمن العام في أثناء تلك العملية. وتحقيقا لتلك الغاية، أحث الحكومة على أن تواصل العمل مع البعثة لزيادة تطوير إطار استئناف أنشطة الشرطة وضمان اتخاذ خطوات تفي بالمتطلبات اللوجستية المستدامة للشرطة الوطنية. والواقع أن استئناف الشرطة لمسؤولياتها ليس إلا خطوة واحدة في عملية تطوير الشرطة الوطنية في الأجل الطويل وسوف يتوقف على استمرار التزام الحكومة والمجتمع الدولي، بما فيه الشركاء الثنائيون.

٥٥ - ولا يزال الجهاز القضائي متداعيا مما يضر بنظام سيادة القانون بأكمله بما في ذلك أنشطة الشرطة. وإنني أؤيد تماما السلطات، ومن بينها الرئيس، فيما تتطلع إليه من زيادة فرص تولي التيموريين مناصب قضائية. ومن شأن التزام الحكومة التزاما راسخا بإجراء تقييم شامل مستقل لاحتياجات القطاع القضائي أن يُفسح المجال لاتباع نهج منسّق متروٍ في إصلاح قطاع القضاء يحدد بشكل أوضح الدعم المطلوب من المجتمع الدولي ويمهد السبيل أيضا لسرعة إقامة نظام عدالة تيموري فعّال. وإنني أرحب بما أبدته حكومتا إندونيسيا وتيمور - ليشتي من التزام بتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والصداقة وأُشجع الحكومتين على اتخاذ خطوات عملية لكفالة المساءلة التامة ووضع حد للإفلات من العقاب ومنح الضحايا تعويضات وفقا للمعايير والمبادئ الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٥٦ - والواقع أن المهام الأساسية المتعين أداؤها لا تتعلق بالضرورة بحل مسائل بعينها بل بتعزيز مؤسسات الدولة وتحسين عمليات رسم السياسات وصنع القرارات المتسمة بالشفافية والخضوع للمساءلة والتشاور بحيث يتسنى لتيمور - ليشتي المضي قدما على طريق الاكتفاء الذاتي. وستظل تيمور - ليشتي في حاجة إلى دعم كبير من المجتمع الدولي، وبخاصة، الأمم المتحدة. وقد أكد القادة التيموريون الحاجة إلى استمرار وجود بعثة مزوّدة بقدرة على الردع. فمن أجل كفالة استدامة دعم المجتمع الدولي لما تبذله تيمور - ليشتي من جهود في سبيل تحقيق الأمن والرخاء، لا بد من تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بتكوينها وقوامها الحاليين لفترة قدرها ١٢ شهرا. وبالنظر إلى استمرار تولي البعثة المسؤولية عن إنفاذ القانون وتوليها مسؤولية إضافية عن تيسير استئناف الشرطة الوطنية لمسؤولياتها يعد استمرار وجود شرطة تابعة للبعثة وتتوافر لديها القدرة على الردع أمرا ذا أهمية قصوى. وسوف يخضع قوام الشرطة لاستعراض مستمر وسيخفّض حسب وعند الاقتضاء. وإنني أوصي أيضا بأن توفر البعثة الموارد اللوجستية والأمنية والبشرية (متطوعو الأمم المتحدة في المقام الأول) اللازمة لتلبية طلب الحكومة الحصول على المساعدة من أجل الانتخابات المحلية في عام ٢٠٠٩.

٥٧ - وختاما أود أن أشكر ممثلي الخاص على حُسن قيادته للبعثة وأُهنئ جميع الرجال والنساء في البعثة وفي فريق الأمم المتحدة القطري على تفانيهم وعلى ما يبذلونه من جهود دؤوبة في ظل الشراكة الوثيقة مع الشعب التيموري، من أجل النهوض بقضية السلام والاستقرار في تيمور - ليشتي.

المرفق

الاستراتيجية المتوسطة الأجل

١ - كفالة الأمن والاستقرار، في الحاضر والمستقبل

الأهداف

توفر حالة أمنية مستقرة، ومؤسسات في قطاع الأمن تحترم حقوق الإنسان وتحميها وتكون على درجة كافية من الفعالية والمسؤولية لضمان الأمن والاستقرار على المدى القصير، وتسهم في الوقت نفسه في استمرار تعزيز الأمن والاستقرار على المدى الطويل.

النقاط المرجعية

- أجري استعراض شامل لدور واحتياجات قطاع الأمن في المستقبل ووضعت خطط إصلاح منسقة
- أن تتمتع مؤسسات قطاع الأمن (بما فيها قوة الدفاع التيمورية، والشرطة الوطنية، والأمن المدني، والجمارك، وأجهزة الاستخبارات والهجرة) بقدرات كافية (الاستراتيجية، والمهارات الإدارية والتقنية، فضلا عن القيم المؤسسية) للوفاء بالتزاماتها وأدوارها ومسؤولياتها، بما في ذلك الالتزامات في مجال حقوق الإنسان
- أن يكون لدى المؤسسات في قطاع الأمن نظما وعمليات وموارد (مالية ومادية) كافية لضمان إدارة المؤسسات الفعالة وتمكينها من أداء دورها
- تحديد أدوار مختلف المؤسسات التابعة لقطاع الأمن بوضوح
- إنشاء آليات واضحة وشفافة لكفالة الرقابة المدنية

٢ - سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان

الأهداف

تطوير وتعزيز مؤسسات وقدرات قطاع العدالة على نحو كاف، مما يؤدي إلى إقامة نظام قضائي وجزائي فعال يمكن الوصول إليه ويتمتع بمصداقية. واحترام سيادة القانون واستقلال القضاء؛ وعدم التسامح مع الإفلات من العقاب، ومعالجته بشكل مناسب.

تحقيق المساءلة وإقرار العدالة بالنسبة للجرائم الخطيرة المرتكبة من نيسان/أبريل ١٩٩٩ وحتى أيار/مايو ٢٠٠٦، بما فيها ما أوصت به لجنة التحقيق الخاصة المستقلة.

النقاط المرجعية

- استكمال جميع التحقيقات المعلقة بشأن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
- وضع إطار قانوني يأخذ في الاعتبار آليات العدالة التقليدية التي تتمسك بالمبادئ الأساسية لإقامة العدل ومعايير حقوق الإنسان مع إيلاء اهتمام خاص بتحقيق العدالة بين الجنسين ومسائل قضاء الأحداث
- تمكين موظفي العدالة الرئيسيين من الناحية التقنية لمواصلة عملية بناء المؤسسات وأداء المهام التنفيذية
- أن يصبح مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة مؤسسة وطنية مستقلة وشفافة وفعالة لحقوق الإنسان، ولن يضطلع بدور رائد في حماية وتعزيز حقوق الإنسان
- إنشاء آليات مساءلة فعالة لتعزيز نزاهة الهيئة القضائية، بما في ذلك المجالس العليا

٣ - ثقافة الحكم الديمقراطي والحوار

الأهداف

إشاعة الفهم على نطاق واسع، واعتماد قيم ومبادئ الحكم الديمقراطي المستدام والتمسك بها في جميع مؤسسات الدولة والمجتمع التي تسهم في زيادة تعزيز الثقافة المؤسسية للحكم الديمقراطي.

النقاط المرجعية

- تعزيز الحقوق والضمانات الدستورية لجميع المواطنين؛ وفعالية واحترام الضوابط والموازين بين دعائم السيادة الأربع (السلطة التنفيذية ورئاسة الجمهورية والبرلمان والقضاء)
- وجود وسائل إعلام مهنية ومستقلة، وإقامة حوار وتواصل بين مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وتعزيز وسائل الإعلام لتوفير معلومات دقيقة ومتوازنة
- تقيد جميع مؤسسات الدولة بمدونة قواعد سلوك والتمسك بالمعايير الأخلاقية الصارمة

- وضع نظم وعمليات فعالة لتمكين الهيئات المدنية المهنية من تقديم خدماتها
- إنشاء وتشغيل نظام لمكافحة الفساد؛ وتحسين مستويات الشفافية والمساءلة

٤ – التنمية الاجتماعية والاقتصادية

الأهداف

اقتصاد سليم وشامل للجميع ومستدام يعزز التضامن الاجتماعي ويوفر الفرص اللازمة لكي يدعم سكان تيمور – ليشتي أنفسهم ويطورونها من أجل حياة أكثر إنتاجية.

النقاط المرجعية

- تحسين نوعية الحياة من خلال خفض سوء التغذية وانتشار الأمراض، وتحسين مرافق المياه والصرف الصحي والرعاية الاجتماعية والحماية الاجتماعية
- تحسين سبل العيش وزيادة فرص العمل، خاصة بالتركيز على المناطق الريفية والفئات الضعيفة، بما في ذلك الشباب
- إعادة المشردين داخليا وإعادة دمجهم وتوطينهم بطريقة مستدامة؛ ووضع هياكل فعالة لإدارة الكوارث للإعداد للتخفيف من حدة الأزمات في المستقبل